

نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الثلاثاء
التاريخ:	٢٠٢١-٢-٢

الوزير واجه تسيب الشركة وأمهلها لتعديل أوضاعها أو إلغاء عقدها

الياسين: لا تعطيل لجلسات التقاضي ... حتى لو تحول الموظفون إلى «حجاب»

| كتب ناصر الفرحان |



الوزير الياسين يتحدث إلى الموظفين خلال جولته على المحاكم أسس

حفرت وزارة العدل العين تجاه الشركة التي توظف الحجاب في محاكم الكويت، عندما منعتهم من دخول المحاكم أمس، واعتمدت الوزارة على موظفيها في عقد الجلسات من دون تأخير، وأعطت تلك الشركة درساً في ضرورة الالتزام بالعقد المبرم معها.

وفي جولة لوزير العدل الدكتور نواف العباسين على مكاتب الموظفين وسكرتارية الجلسات أمس، شدد على ضرورة أن تعقد الجلسات من دون حجاب، موضحاً أن قانون المرافعات لا يفرض وجود حاجب لعقد الجلسة، ودعا الموظفين إلى الالتزام بالعمل وعدم تأخير مصالح الناس حتى لو اضطر الأمر إلى أن يكونوا حجاباً.

ووجه الياسين كلامه للموظفين بالقول «لا اعتقد أن القضاة أقل حرصاً مني على مصالح الناس، وعلينا أن نحمل المسؤولية لأن النية لدى القيادة العليا في الوزارة أن تستغنى عن الحجاب نهائياً، وخاصة أن قانون المرافعات لا يلزمنا

بعدم تأخير العمل بالمعنى، وبالتالي لا يمكن الوثوق بعملهم وأمانتهم في حسن سير العمل، والمحافظة على أسرار ملفات التقاضي»، مؤكداً أن «السوزارة حفرت العين على الشركة وأمهلتها أسبوعين لتعديل وضعها وإحضار عمالة على إقامتها، وإلا سألغي العقد إن لم تلتزم بالإجراءات والمواصفات والشروط المذكورة به».

وأبدى الوزير ثقته بالموظفين، لافتاً إلى أنه «لا خيار إلا الثقة بكم، وأن نقوم كوزارة بواجبنا بالقدر الممكن لتسيير المرفق، وأرجو عدم الجلوس في المكاتب حتى ينتهي هذا الموضوع، وإيجاد حل جذري لموضوع الحجاب ومشاكلهم»، مؤكداً أنه «إذا لم يحسم موضوع الحجاب في هذا الوقت فلن نحسم أبداً، ولا

بذلك، وهذه تجربة ولن نمر عليها مرة أخرى»، مشيداً بمستوى محاكم الأحمدى وحولي «طفوا الصدر بأن الجلسات ستعقد، ولن يتعطل أي ملف، حتى لو اضطرنا كمسؤولين لأن يمسكوا الملفات وينادوا، وهذا لا يمس كرامة الموظف أو يهينه، إن قام بتسيير العمل من دون وجود الحاجب».

لا يمكن غلق المحاكم لعدم وجود حاجب ونرفض أن يلوي أحد ذراعنا ويعطل مصالح الناس

قانون المرافعات لا يفرض وجود حاجب لعقد الجلسة وملتزمون بعدم تأخير العمل



وحانت وزارة العدل طمأنات الجمهور في شأن انعقاد جلسات التقاضي في المحاكم في مواعيدها بلا تعطيل، موضحة أنه نظراً لانتهاج العقد الحكومي الخاص بالشركة المزودة للوزارة بجزء من الخدمات الإدارية المرتبطة بحجاب المحكمة، وبدء سريان العقد مع شركة جديدة لاستمرار ذات الخدمات، فقد تبنين وجود نقص في توفير ما تتطلبه الخدمات المطلوبة، ولغقت إلى أنها تابعت هذا الأمر مع الشركة لضمان الالتزام الكامل بالعقد، مؤكداً سعيها لمعالجة هذا الأمر فوراً، لتيسير العمل في المرفق القضائي، وأشارت الوزارة إلى أن العاملين بالوزارة يبادروا باتخاذ الإجراءات الفورية التي ساهمت بانتظام العمل بجميع الجلسات، من دون تعطيل أو تأخير في المحاكم المعنية، وبناء على توجيهات مباشرة من وزير العدل الدكتور نواف العباسين، وأوضح أنها تسعى لإيجاد البنية للاستغناء عن وظيفة «حاجب المحكمة» بالكامل، بعد أن قام الوزير بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء بهذا الشأن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	١٣	١٥٠٨١

بعد التنسيق مع «الأعلى للقضاء» في هذا الشأن

«العدل»: الاستغناء عن وظيفة «حاجب المحكمة»

«لا تعطيل أو تأخير في سير جلسات المحاكم»



وتسعى لمعالجة هذا الأمر فوراً وذلك لتيسير العمل في المرفق القضائي. وبيّنت العدل أن العاملين، بناء على توجيهات مباشرة من الوزير، بادروا باتخاذ الإجراءات الفورية التي ساهمت في انتظام العمل بجميع الجلسات بدون تعطيل أو تأخير في المحاكم المعنية.

– قد وقع نظراً لانتهاؤ العقد الحكومي الخاص بالشركة المزودة لوزارة العدل بجزء من الخدمات الإدارية المرتبطة في المحاكم (حجاب المحكمة)، وبدء سريان العقد مع شركة جديدة لاستمرار ذات الخدمات. وأضافت أنها تتابع هذا الأمر مع الشركة لضمان الالتزام الكامل بالعقد

كشفت وزارة العدل عن ترتيب الية للاستغناء عن وظيفة «حاجب المحكمة» بالكامل بعد أن قام الوزير بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء بهذا الشأن. وطمانت الوزارة على سير انعقاد الجلسات وعدم حدوث تأخير في ذلك، موضحة أن النقص الذي حصل – أمس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٣	٢٥٩٥

الوزارة أكدت أنه لا صحة لتعطيل الجلسات بعد انتهاء العقد المبرم مع الشركة المزودة

«العدل»: ننسق مع «الأعلى للقضاء» للاستغناء عن «حجاب المحاكم»

انه «وبناء على توجيهات مباشرة من وزير العدل فقد بادر العاملون بالوزارة باتخاذ الإجراءات الفورية التي ساهمت في انتظام العمل بجميع الجلسات دون تعطيل أو تأخير في المحاكم المعنية». وختتم بيان العدل «هذا وستسعى وزارة العدل لترتيب آلية بالاستغناء عن وظيفة «حجاب المحكمة» بالكامل بعد أن قام الوزير بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء بهذا الشأن».

لوزارة العدل بجزء من الخدمات الإدارية المرتبطة في المحاكم (حجاب المحكمة)، وبدء سريان العقد مع شركة جديدة لاستمرار ذات الخدمات. وتابعت وزارة العدل «تبين اليوم وجود نقص في توفير ما تتطلبه الخدمات المطلوبة، وعليه فإن الوزارة تتابع هذا الأمر مع الشركة لضمان الالتزام الكامل بالعقد وتسعى لمعالجة هذا الأمر فوراً وذلك لتيسير العمل في المرفق القضائي. وأكدت وزارة العدل

يسمح بأن يلوي أحد ذراع الوزارة»، وسيتم البحث عن آلية لعمل المحاكم دون حجاب محاكم بعد ذلك. وكانت وزارة العدل أصدرت بياناً في وقت سابق أكدت فيه انه لا صحة لتعطيل الجلسات وذلك بعد انتهاء عقد «حجاب المحاكم». وأعلنت الوزارة أنها تنسق حالياً مع المجلس الأعلى للقضاء للاستغناء عن «حجاب المحاكم» نظراً لانتهاء العقد الحكومي الخاص بالشركة المزودة

أسامة أبو السعود

أعلن وزير العدل د.نواف الياسين، أنه لن يقبل بتعطيل جلسات المحاكم بسبب عدم وجود «حجاب المحاكم». وقال الياسين خلال زيارته لقااعات المحاكم امس «لن نسمح بتعطيل جلسات المحاكم بسبب عدم وجود حجاب محاكم، وليس عدم وجود قضاة أو سكرتير جلسة أو مبنى أو مسؤولين». وشدد وزير العدل على أنه «لن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٣	١٦٠٨٢

«بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء» «العدل»: الاستغناء عن وظائف «حجاب المحاكم»

المرفق القضائي. وأضافت الوزارة في بيان تلقتة **القبس** أنه بناء على توجيهات مباشرة من وزير العدل، فقد بادر العاملون بالوزارة باتخاذ الإجراءات الفورية التي ساهمت في انتظام العمل بجميع الجلسات بلا تعطيل أو تأخير في المحاكم المعنية، وستسعى وزارة العدل لترتيب آلية بالاستغناء عن وظيفة «حجاب المحكمة» بالكامل بعد أن قام الوزير بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء بهذا الشأن.

قالت وزارة العدل إنه نظرا لانهاء العقد الحكومي الخاص بالشركة المزودة للوزارة بجزء من الخدمات الإدارية المرتبطة بالمحاكم (حجاب المحكمة)، وبدء سريان العقد مع شركة جديدة لاستمرار الخدمات ذاتها، فقد تبين أمس وجود نقص في توفير ما تتطلبه الخدمات المطلوبة، وعليه فإن الوزارة تتابع هذا الأمر مع الشركة لضمان الالتزام الكامل بالعقد وتسعى لمعالجة هذا الأمر فوراً وذلك لتيسير العمل في

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢-٢-٢٠٢١	٢	١٧٠١٤

من قصر العدل

تساؤل

لماذا لا تقوم الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية بإنهاء مشكلة حفظ الملفات، التي تتسبب في تأخير الفصل بقضايا معارضات الجرح واستئنافاتها؟!

أمنية

أن يسارع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل إلى تمكين المتقاضين من رفع الصحف والطعون الإلكترونية، عن طريق موقع الوزارة، بدلا من حضورهم إلى جداول المحكمة.

غير معقول

أن تستغرق عملية تحويل الطلبات من الدور الأرضي بقصر العدل إلى مكتب رئيس المحكمة الكلية، الموجود في الطابق الرابع، قرابة 4 أيام، بسبب الروتين الإداري في عملية نقل الطلبات.

استفهام

في الوقت الذي تطالب إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية المتقاضين بإرفاق الإيميل الخاص بالمعلن إليه أو بيانات هاتفه كشرط لقيد الصحف، يكشف الواقع عدم إمكانية حصوله على ذلك، أو حتى تقديمه لإيميل خاطئ.

مطالبة

أن تعمل أقسام الإعلان في المحاكم على إنجاز صحف الإعلانات المترجمة، والتي يتسبب عدم الانتقال فيها إلى إصدار المحاكم قرارات وقف الدعاوى أو اعتبارها كأن لم تكن، كجزء على رافعي الدعاوى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	٤٦٤٨

«المعلومات المدنية» تحدّث «هويتي» تزامناً مع تنفيذ الإعلان الإلكتروني

المعلومات المدنية تطلق
تحديث جديد لتطبيق
هويتي لتفعيل استلام
إشعارات الإعلان الإلكتروني
من خلال التطبيق بالتنسيق
مع وزارة العدل

1889988 @PACIKWT

أعلن المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسي إطلاق تحديث جديد لتطبيق «هويتي» تزامناً مع بدء وزارة العدل تنفيذ مشروع الإعلان الإلكتروني.

وأضاف العسوسي في تصريح صحفي أن التحديث يسهل عملية الإبلاغ بالإعلان القضائي إلكترونياً مما يسهم في الحفاظ على سرية المعلومات وتوفير الثقة في المعلومات الموثقة ومن شأنها المساهمة بشكل كبير في سرعة إجراءات التقاضي.

وذكر أن الهيئة حدثت تطبيق «هويتي» على جميع أنظمة الأجهزة

الذكية بحيث يستطيع المواطن والمقيم تسلّم الإعلانات الإلكترونية الصادرة من وزارة العدل عبر التطبيق مباشرة داعياً مستخدمي «هويتي» إلى الإسراع بتحديث التطبيق للاستفادة من جميع خدماته.

وكانت وزارة العدل أعلنت مطلع يناير الماضي مشروع الإعلان الإلكتروني واتمام الربط الإلكتروني بينها وبين هيئة المعلومات المدنية واعتماد «هويتي» كمصدر رسمي لإثبات الإعلانات إلكترونياً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٥	١٦٠٨٢



وزارة التعليم
Ministry of Education & Public Relations Department

الأخبار

مخبرات

مديرية المشروع أكدت أنه نموذج يحتذى في المشاريع الحكومية المستقبلية

الشمالي لـ «الأبناء» 43,3 مليون تكلفة الإجمالية لمشروع مجمع محاكم حولي وجار التنسيق لتسليمه لـ «العدل» قريباً



م.رشيد الشامي

مساحة المشروع 9 آلاف متر مربع وارتفاع المبني 31 طابقاً وبسعة لـ 1200 سيارة ■ الوجوه الزجاجية للمبني مائلة لتحمل الزلازل والضربات ودخلت موسوعة غينيس ■ المبني يضم 52 قاعة محكمة منها 4 قاعات كبرى مجهزة لقضايا السراي العام ■ مبنى المجمع من المباني الذكية والصديقة للبيئة والفريدة من نوعها

أكدت مديرية مشروع مجمع محاكم حولي في وزارة الأشغال والهندسة المدنية برئاسة مدير العمل ربه العبدل مع باسرع وقف وإعطاء الشكر للمبني في مشارع مع ابناءنا، ان التكلفة الإجمالية للمشروع 43.3 مليون جنيه وقد تم تصميمة المبني وفق التراتب الاساسي والواجب من جهة وزارة العدل في 21 ذوقا برامض من 3 سنوات بما يتوافق مع ارض مساحتها 9 آلاف متر مربع ليتم استغلاله من قبل الجهات المختصة وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتحت إشراف مدير مشروع المجمع م. رشيد الشامي، وقدمت م. رشيد الشامي مديرة المشروع في وزارة الأشغال والهندسة المدنية في بيان صحفي قالت فيه: «يعد مجمع محاكم حولي نموذجاً يحتذى في المشاريع الحكومية المستقبلية، حيث تم تصميمه وفقاً لأحدث المعايير العالمية، مع الاهتمام بالبيئة والبنية التحتية، وذلك لتتمتع المواطنين من قبل الجهات المختصة بذلك، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتحت إشراف مدير مشروع المجمع م. رشيد الشامي، وقدمت م. رشيد الشامي مديرة المشروع في وزارة الأشغال والهندسة المدنية في بيان صحفي قالت فيه: «يعد مجمع محاكم حولي نموذجاً يحتذى في المشاريع الحكومية المستقبلية، حيث تم تصميمه وفقاً لأحدث المعايير العالمية، مع الاهتمام بالبيئة والبنية التحتية، وذلك لتتمتع المواطنين من قبل الجهات المختصة بذلك، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم».



م. رشيد الشامي وم. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، يجتمعون مع م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، في مكتبه في مديرية الأشغال والهندسة المدنية.

وكانت مديرية مشروع مجمع محاكم حولي في وزارة الأشغال والهندسة المدنية برئاسة مدير العمل ربه العبدل مع باسرع وقف وإعطاء الشكر للمبني في مشارع مع ابناءنا، ان التكلفة الإجمالية للمشروع 43.3 مليون جنيه وقد تم تصميمة المبني وفق التراتب الاساسي والواجب من جهة وزارة العدل في 21 ذوقا برامض من 3 سنوات بما يتوافق مع ارض مساحتها 9 آلاف متر مربع ليتم استغلاله من قبل الجهات المختصة وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتحت إشراف مدير مشروع المجمع م. رشيد الشامي، وقدمت م. رشيد الشامي مديرة المشروع في وزارة الأشغال والهندسة المدنية في بيان صحفي قالت فيه: «يعد مجمع محاكم حولي نموذجاً يحتذى في المشاريع الحكومية المستقبلية، حيث تم تصميمه وفقاً لأحدث المعايير العالمية، مع الاهتمام بالبيئة والبنية التحتية، وذلك لتتمتع المواطنين من قبل الجهات المختصة بذلك، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم».

تحت إشراف مدير مشروع المجمع م. رشيد الشامي، وقدمت م. رشيد الشامي مديرة المشروع في وزارة الأشغال والهندسة المدنية في بيان صحفي قالت فيه: «يعد مجمع محاكم حولي نموذجاً يحتذى في المشاريع الحكومية المستقبلية، حيث تم تصميمه وفقاً لأحدث المعايير العالمية، مع الاهتمام بالبيئة والبنية التحتية، وذلك لتتمتع المواطنين من قبل الجهات المختصة بذلك، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم».

بالنظر إلى الجدول الزمني والتنسيق بين وزيرتي الأشغال والعدل، والاهتمام بالإستخدام الفعال للأرض، والتأكد من تسهيله وتم من يتفق في مرحلة التصميم التي منها ما كان.

ما استمرت حتى في المرحلة الأولى من التصميم، والتي يعقد من قبل المبنى والمعادلة وزارة العدل ووزارة الأشغال والعدل، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم».

ما استمرت حتى في المرحلة الأولى من التصميم، والتي يعقد من قبل المبنى والمعادلة وزارة العدل ووزارة الأشغال والعدل، وذلك لتعمل لإيجاد 52 قاعة محكمة لتتلقى قضايا المواطنين وقضايا الجنح والدراسات الشرعية وقضايا الأحداث والمخالفات وقضايا من غير ذلك من القضايا الصغيرة والمتوسطة الحجم».

م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، يجتمعون مع م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، في مكتبه في مديرية الأشغال والهندسة المدنية.

م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، يجتمعون مع م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، في مكتبه في مديرية الأشغال والهندسة المدنية.

م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، يجتمعون مع م. رشيد الشامي، مدير مشروع المجمع، في مكتبه في مديرية الأشغال والهندسة المدنية.

وزارة العدل: علنية تصويت انتخابات الرئاسة غير دستورية

«التشريعية»: التصويت بعد أسبوع على «العفو الشامل»

عليه ورفعها الى المجلس. من جهته، أكد مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية مهند السايير، ان اللجنة ستعد تقريراً في شأن مقترحات العفو الشامل بعد أسبوع من نحو 200 صفحة، كما ستعد تقريراً في شأن مقترحات اللائحة الداخلية المتعلقة بعلنية انتخاب رئيس مجلس الأمة، بعد أسبوعين بعدما حصلنا على مذكرة حكومية في شأنه.

وقال السايير إن الحكومة أحالت إلى اللجنة رأيها في شأن تعديل اللائحة الداخلية، لكنها لم تحل أي رأي في شأن مقترحات العفو الشامل، وبالتالي ستحيل التقرير إلى المجلس من دون رأي الحكومة، مؤكداً أننا مصرون على رأي الحكومة مستحق ونحن لا نسعى إلى إقرار ذمة فقط لأننا ندافع عن مبدأ وليس عن أشخاص، إنما ندافع عن المصلحين الذين يحاربون الفساد وتطبق عليهم عقوبات وقد يهجر، فمن غير المقبول أن يعيش الفاسد بنعيم.

وشدد السايير على ضرورة حماية الشعب وإيصال رسائل للسلطة بأن الاعوجاج في الفترة السابقة لا بد من تجاوزه، وتخفيف الاحتقان لإعادة الأمور إلى نصابها، لافتاً إلى ان النواب تحدثوا مع رئيس الحكومة أمس عن المصالحة الوطنية.



مهند السايير

اسبوعين لكن من دون ان يأتينا اي رد، مما دعا اللجنة وللأهمية القصوى للموضوع، وبعدها رأينا وجود تشابه في الاقتراحات الأربعة المقدمة في الفكرة واختلفت في بعض التواريخ، وحتى تنتهي اللجنة من التصويت على هذه المقترحات، يجب ان ينتهي المكتب الفني من اعداد مذكرته الذي منحتة اللجنة اسبوعاً واحداً لاعداد هذه المذكرة.

وتابع العنزى: في الأسبوع القادم سيكون امام اللجنة مذكرة صادرة عن المكتب الفني بالرأي الفني، لنتتهي من هذا الملف الأسبوع المقبل للتصويت

اللجنة تقرر زيادة المعاشات التقاعدية

الاقتراح بقانون الخاص بالتستر التجاري المقدم من النائب محمد الحويلة، وتم التصويت على حالته الى اللجنة المختصة، اما فيما يخص الاقتراح الخاص بزيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم، حسب الرقم القياسي والمقدم من العضو علي القطان، فتمت الموافقة على حالته الى اللجنة المختصة.

وتابع العنزى: اما الاقتراح المقدم من الاعضاء يوسف الفضالة ومهند السايير وعبدالله المصنف ويدر الملا ومهلل المصنف، بشأن نقل السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية فتمت احواله الى اللجنة المختصة.

وقال العنزى اما فيما يتعلق في بند ما يستجد من اعمال، فسبق ان تم الاتفاق على عرض القوانين المتعلقة بالعفو الشامل، وان كانت اللجنة قد خاطبت الجهات ذات الصلة كوزارة العدل والداخلية، لابداء آرائها بشأن الاقتراحات الأربعة المقدمة قبل

فارس الحسين

كشفت مصادر لـ القيس أن وزارة العدل أبلغت اللجنة التشريعية البرلمانية رفضها القوانين التي تقدم بها مجموعة من النواب بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وذكرت المصادر أن الرأي الحكومي الذي تلقتة اللجنة انتهى إلى رفض هذه التعديلات التي تهدف إلى علنية التصويت على انتخابات رئاسة مجلس الأمة ومناصب المجلس.

وبررت الحكومة رأيها بأن علنية التصويت أمر لا يتوافق مع الدستور، وما هو معمول به في برلمانات العالم من جهة أخرى بأرجاء لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية التصويت على قانون العفو الشامل إلى الأسبوع المقبل، على أن تعد تقريراً من 200 صفحة، بينما تعترض التصويت على تعديلات اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بشأن علنية انتخابات الرئاسة بعد 14 يوماً.

وأعلن رئيس اللجنة التشريعية خالد العنزى أن ممثل وزير العدل قدم للجنة رأي الجهات الحكومية بشأن تعديلات اللائحة الداخلية، وكلفت اللجنة مكتبها الفني لاعداد مذكرته خلال اسبوعين. و اضاف العنزى: كما تمت مناقشة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	١٧٠١٤

خالد العنزي: لا نقبل المزايدة في ملف العفو والموضوع لن يتأخر.. ومهند السايير: من غير المقبول أن ينعم الفاسد ومن يحارب الفساد عليه أحكام قضائية

«التشريعية»: تكليف المكتب الفني بإعداد تقرير عن «العفو الشامل» خلال أسبوع واقتراحات تعديل «اللائحة الداخلية» بعد أسبوعين

الموافقة على «التستر التجاري» وزيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ونقل السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية وإحالتها إلى اللجان المختصة

القانون مستحق ويجب على الشعب الكويتي معرفة أن ذلك ليس دفاعاً عن أشخاص إنما هو دفاع عن مبدأ. وأضاف السايير أن هناك الكثير من المواضيع المهمة الأخرى التي تمت إحالتها للجان المختصة منها قانون تكويت الوظائف ومسائل قانون الانتخاب.

وقال السايير: «نحن اليوم نحتمي الشعب الكويتي ونحمي أنفسنا ونرسل رسائل واضحة بأهمية تجاوز الاعوجاج الحاصل في الفترة السابقة، وإن نعيد الأمور إلى نصابها فمن غير المقبول أن ينعم الفاسد ومن يحارب الفساد عليه أحكام قضائية».

وقال: «نتمنى أن نفرح الشعب الكويتي بالانتهاج من تقرير العفو الشامل ليتم اعتماده من قبل اللجنة والتصويت عليه في مجلس الأمة».

من ناحية أخرى، أوضح السايير أن الحديث دار في لقاء سمو رئيس الوزراء حول ضرورة أن تكون هناك مصالحه وطنية واستيعاب الحكومة لإحتياجات المواطنين والعمل على إنهاء الاحتقان السياسي الذي تعيشه الآن.



مشاهدة فيديو

مبارك العرو ودهشام الصالح وديع الله الطريجي وداود العنزي ومهند السايير خلال اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

سام عبد الحفيظ

قررت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها أمس تكليف المكتب الفني بإعداد مقانون المقدمة للجنة بشأن موضوعي العفو الشامل وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.خالد العنزي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن اجتماع اللجنة ناقش 8 اقتراحات متعلقة بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بعلانية التصويت على انتخابات رئاسة المجلس، وحضر الاجتماع وكيل وزارة العدل وقدم رأي الجهات الحكومية بهذا الشأن.

وبين العنزي أن اللجنة قررت تكليف مكتبها الفني لإعداد المذكرة الفنية بشأن هذه الاقتراحات خلال أسبوعين ومن ثم سيتم مناقشة هذه الاقتراحات كل على حدة وفق ما تنتهي إليه مذكرة المكتب الفني بهذا الشأن. وأوضح أن اللجنة ناقشت في بند الأحوال عددا من

يرقع للمجلس. من ناحيته، قال مقرر اللجنة الثالث مهند السايير إن اللجنة وافقت على إعداد تقريرين فنيين أحدهما عن قانون العفو الشامل بعد أسبوع والآخر عن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بعد أسبوعين.

وقال السايير في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة أبدت رأيا خاصا في مسألة اللائحة الداخلية وتحديد ما في موضوع تصويت الرئاسة، مشيراً

للاستفسار عن هذا القانون على مدار الأيام الماضية، ويجب أن يعي الجميع أننا كرئيس وأعضاء للجنة لا نقبل المزايدة أو التكتسب على هذا الملف لاعتقدنا اليقيني بأن هذا الملف إنساني و وطني مهم بالنسبة لنا كما هو مهم بالنسبة لهم».

وأكد أن هذا الملف لن يتأخر ولكن بموجب اللائحة يجب أن تكون هناك مذكرة من المكتب الفني وعلی ضونها يتم التوفيق بين المقترحات الأربعة والانتهاج بمشروع

مبيناً أنه تم في وقت سابق إهمال الجهة الحكومية المختصة مدة أسبوعين لتزويد اللجنة بروبها بشأن هذه الاقتراحات وانتهت المهلة من دون أن يأتي الرد. وبين أنه نظراً للأهمية القصوى لهذه الاقتراحات وتشابهها وكونها سبق أن عرضت على اللجنة في مجلس سابق ووجود ردود مسنقة، أرتأت اللجنة تكليف مكتبها الفني بإعداد المذكرة الفنية خلال أسبوع واحد. وقال إنه في الأسبوع

مقارنات والقنصليات خارج المناطق السكنية). وأشار إلى أن اللجنة ناقشت في بند ما يستجد من أعمال الاقتراحات بقوانين المتعلقة بموضوع العفو الشامل عن بعض الجرائم ومنها جرائم متعلقة بالتستر،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	١٠	١٦٠٨٢

خريطة طريق لمجموعة قوانين شعبية

اجتماع الخالد وال 16: أجواء تفاؤلية بمرحلة إنجاز

5 نتائج محتملة لاتفاق الخالد وال 16

يفتح الاتفاق الذي انتهى إليه اجتماع أمس، الباب إلى نتائج عدة منها ما يلي:

- 1 ▶ تلبية شرط كتلة الـ 16 في تحقيق الإنجاز السريع وتجنب المعاطلة.
- 2 ▶ تسكين الضجيج النيابي وفتح الباب أمام استقطاب نواب جدد للحوار الحكومي - النيابي.
- 3 ▶ تخفيف الضغط عن الفريق النيابي الراجب في إنجاح المفاوضات مع الحكومة.
- 4 ▶ تحييد أكبر عدد ممكن من النواب حال الاندفاع بتقديم استنجاب لرئيس الوزراء.
- 5 ▶ تحفيز المجلس لتهيئة الأجواء لقطف ثمرة الاتفاق مع رئيس الحكومة.

الفضالة بعد لقاء الخالد:

رد إيجابي على تعديل النظام الانتخابي

أعلن النائب يوسف الفضالة أنه أثار في لقائه مع رئيس الحكومة سمو الشيخ صباح الخالد مواضيع عدة والاستحقاقات الحكومية المقبلة والقضايا التي تهم الشعب الكويتي، مشيراً إلى أن هذه القضايا لا تختلف كثيراً عن التي أثارها مجموعة الـ 16 «واستمعنا إلى ردود حكومية إيجابية حيالها».

وأوضح الفضالة أن اللقاء شهد الحديث عن قوانين عدة منها الحريات العامة والنظام الانتخابي وتكوين الوظائف العامة، إضافة إلى مراعاة مخرجات الانتخابات في التشكيلة الحكومية، وأضاف «نتمنى أن نرى نتائج إيجابية لهذه اللقاءات في المستقبل من خلال إقرار التشريعات المهمة وذات الأولوية».



مجلس الأمة يترقب ترجمة أجواء التفاؤل إلى إنجازات تشريعية

من السنوَاب تم في أجواء من الأيجابية وكان إيجابياً للغاية» مشيراً إلى أن «الجميع خرج من هذا اللقاء بارتياح تام لما سيعود على المواطنين من إقرار هذه التشريعات التي تحظى بدعم النواب والتي تمنى إقرارها في أول جلسة كما تم الوعد».

من جهتها، شددت كتلة الـ 16 على أن أولوياتها التشريعية والرقابية الشعبية».

ال 11 على موقفها

عقدت كتلة الـ 11، التي سبق أن تبنت الاستنجاب العلن إلى رئيس الحكومة، اجتماعاً نيابياً في مكتب النائب خالد العتيبي حضره عدد من أعضاء الكتلة وذلك في إطار استكمال التنسيق في ما بينها، وذكرت المصادر أن الكتلة ثابتة على موقفها بشأن استنجاب رئيس الوزراء.

4 نواب يمثلون الكتلة في فريق عمل نيابي - حكومي

الكتلة رفضت عرضاً بدخول الوزارة؛ أولوياتنا هي الخط الفاصل

الحريص: إقرار القوانين في أول جلسة

فهد الشمري وفارس الحسين

في تحول جوهري في علاقة السلطين التشريعية والتنفيذية، التي تشهد توتراً منذ انطلاق أعمال مجلس الأمة، تمخض الاجتماع الذي احتضنه المجلس، أمس، بين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وكتلة النواب الـ 16 عن «عد حكومي معلن» لدفع ماكينه القوانين الشعبية وفق خريطة طريق خلال المرحلة المقبلة.

ووصف الطرفان الحكومي والنيابي، اجتماع أمس بالإيجابي، وانفقت الكتلة على اختيار النواب: حمد المطر وعبدالله جاسم المصنف ومبارك العرو ويدر الملا، لتمثيل المجموعة في الفريق الحكومي - النيابي الذي خصص إليه اجتماع الكتلة مع رئيس الوزراء لترجمة تقاضيات الطرفين على أرض الواقع.

وكشفت مصادر أن الفريق الحكومي سيضم وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الشؤون عيسى الكندري، ومن المرشح بدخول وزير ثالث. وذكرت المصادر أن كتلة الـ 16 رفضت عرضاً حكومياً بدخول التشكيل الوزاري المرغوب، وشددت على أن جلسة مقبلة لمجلس الأمة، وأوضح الحريص أن «لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء مع إخوانه

50 دقيقة بين رئيس الوزراء وعبدالصمد

في أعقاب اجتماع رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد مع كتلة الـ 16 أمس، دخل الخالد في اجتماعات متفرقة مع نواب، منها اجتماع ثنائي مع النائب عدنان عبدالصمد استمر قرابة 50 دقيقة، وآخر مع النائب يوسف الفضالة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	١٧٠١٤

3 ملفات فساد في «الإعلام»... إلى «نزاهة»

إحالة قيادي سابق في «الأشغال» وأخرين للنيابة للإضرار بالمال العام

للموصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد وملتزمة في الوقت نفسه بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية». من جهة أخرى، أحالت وزارة الإعلام ثلاثة ملفات تتعلق بشبهة التعدي على المال العام إلى «نزاهة» لاتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها.

وأشارت الناطقة الرسمية باسم الوزارة أنوار مراد في تصريح صحفي، إلى تنسيق وتعاون مستمر مع الجهات الرقابية لرصد أي مخالفات أو تعديات على المال العام. وأكدت مراد أن وزارة الإعلام وبالتعاون مع الجهات الرسمية في الدولة حريصة على تطبيق القوانين والمحافظة على الأموال العامة.

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عن إحالة وكيل وزارة مساعد سابق في وزارة الأشغال وآخرين إلى النيابة العامة، «استمراراً لجهودها الرامية لمحاربة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه، والتي من ضمنها تلقي البلاغات الجدية عن وقائع فساد والتحقق منها». وذكرت الهيئة، في بيان، أن الإحالة تمت بتهم ارتكاب جرائم «تسهيل الاستيلاء على المال العام، الإضرار العمدي، حصول الغير على ربح أو منفعة، جريمة الكسب غير المشروع. وأكدت عزمها مواصلة الجهود والإجراءات في شأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها، مثمناً دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٤	١٥٠٨١

تأجيل باقي طعون الدائرة إلى جلسة 9 فبراير الجاري

«الدستورية»: حيز الحكم في 3 طعون بالدائرة الخامسة إلى 3 مارس

الناخبين المقيدون فيها والنسبة المئوية لعدد الذين ادلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة وما أسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي للمرشحين.

وقررت المحكمة الدستورية بموافقتها بأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة ومجموع الأصوات التي حصل عليها وفقاً للنتائج المعلنة وموافقاتها بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان الدائرة الانتخابية المشار إليها.

يذكر أن المحكمة الدستورية أعلنت في الـ 10 من يناير تحديد جلسة 20 يناير لظفر الطعون الانتخابية في الدوائر الخمس.



بأسماء المرشحين في الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة 2020 وعدد

التأجيل إلى جلسة اليوم حتى توافي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل

حجرت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار محمد بن ناجي الطعون رقم 11 و13 و15 لسنة 2020 الخاصة ببطلان انتخاب أحد الفائزين في الدائرة الانتخابية الخامسة في انتخابات مجلس الأمة مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها عدم صحة عضويته وإعادة الانتخاب بالدائرة الخامسة للحكم في جلسة 3 مارس المقبل. وقررت المحكمة تأجيل باقي الطعون الخاصة في الدائرة الخامسة إلى جلسة 9 فبراير الجاري ونذب المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال إلى مقر الامانة العامة لمجلس الأمة لاستخراج محاضر فرز الأصوات ومحاضر الانتخاب بالدائرة الخامسة.

وكانت (الدستورية) قررت في جلستها المنعقدة في الـ 20 من يناير الماضي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٣	٢٥٩٥

«التميز»: ضبط «البيئة» للنفايات يستلزم الفحص وإثبات الضرر... والقول المجرد لا يكفي

● المحكمة طالبت الهيئة بإجراء التحاليل والاختبارات في معاملها قبل الإحالة
● ألغت حكم السجن 3 سنوات لمتهم برمي المخالفات وحكمت ببراءته

حسين الصيدالي

طلابت محكمة التمييز الجزائرية الهيئة العامة للبيئة بإجراء التحاليل والاختبارات في المعامل التابعة لها، لفحص المخلفات أو النفايات والتأكد أنها ضارة أم لا، وجاء حكم «التميز» بعدما برأت متهماً بحالته «البيئة» إلى النيابة العامة على سند تخصصه من نفايات الرعاية الصحية دون اتباع المعايير البيئية.



صالح المريش

قالت محكمة التمييز في برئاسة المستشار صالح المريش، إن «المتن 28، 29، 31، 40 من القانون 42 لسنة 2014، وأحكام اللائحة التنفيذية لذلك القانون أنها وإن نظمت عملية صرف المخلفات الضارة بالبيئة، سواء أكانت صحية أم صناعية، وأوجبت أن يكون ذلك بترخيص واتباع إجراءات معينة، فإنها وإنشأت أن المخلفات المتصرفة والنفايات، سواء أكانت صحية أم صناعية، ضارة بالبيئة أو بالترية أوجب إجراء تحليل لعينة منها، وإلا يتم تحرير محاضر إلا بناء على سند قانوني، وفقاً للوائح والقوانين.

معامل

وأضافت المحكمة أن اللائحة أكدت أيضاً نص المادة (4) من القرار رقم 11 لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية، والمادة (3) من القرار رقم 7 لسنة 2016 باللائحة التنفيذية بحماية البيئة البرية والزراعية، وهو ما يستفاد منه أن إثبات أن ما تم صرفه من المخلفات أو النفايات الضارة من عدمه أمر يستوجب إجراء تحليل وقياسات واختبارات معينة بالمعامل المختصة والتابعة لحماية البيئة، ولا يكفي إثباتا لذلك القول المجرد.



وبينت «المحكمة» أنه من المقرر أن يكفي في المحاكمات الجزائية أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضي بالبراءة، إذ يرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل سادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكانت المحكمة بعد أن عرضت لوقائع وأدلتها، واحتاطت بها إحاطة تامة قد وقر في يقينها أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد باثت محل شك، وأنها لا تطمئن إلى الدليل المستعمل في هذا الشأن، ذلك أنها أقوال مجردة لا تقطع بأن ما تم صرفه من المخلفات ضار بالبيئة، وقصرت الأدلة عن بيان ذلك بإجراءات تحليل عينات منها عن طريق المعامل التابعة للهيئة العامة لحماية البيئة، الأمر الذي تضحى معه أوراق الدعوى قد

باتت خالية من ثمة دليل تطمئن إليه المحكمة على اقرار المتهم للجرائم المسندة إليه، ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه عملاً بحكم المادة (175) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، إذ كان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر فإنه يتعين إلغاؤه فيما قضى به بالنسبة للمتهم عملاً بحكم المادة 209 من القانون ذاته.

نفايات

وكانت «النيابات» قضت بحبس المتهم 3 سنوات مع الشغل، وبغرامة 20 ألف دينار بعد إدانته بجرائم جمع ونقل والتخلص من نفايات الرعاية الصحية والمخلفات الناتجة من

مخلفات الصرف الصحي والصناعي غير ترخيص من الجهات المعنية، وبالتخلص من نفايات الرعاية الصحية والحماة الناتجة من مخلفات الصرف الصحي دون اتباع الشروط والمعايير البيئية، وجمع ونقل والتخلص من النفايات دون أن يحتفظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بهذه النفايات الخطيرة، ويشاط من شأنه الإضرار بالترية والتأثير على خواصها الطبيعية وتلوثها.

مخلفات

وقالت «التمييز»، إن الطاعن يدعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم جمع ونقل والتخلص من نفايات الناتجة من مخلفات الصرف الصحي والصناعي بدون ترخيص، ودون اتباع الشروط والمعايير البيئية، ودون الاحتفاظ بالسجلات والقيام بعمل من شأنه الإضرار بالترية والتأثير عليها قد شابه الغصور

نفايات الصرف الصحي

والصرف الصحي والصناعي، وما إذا كانت فعلاً من النفايات الخطرة من عدمه، وتأثيرها على التربة هو أمر لازم في هذه الدعوى وصولاً إلى وجه الحق فيها، وإن قصر الحكم المطعون فيه عن الرد على دفاع الطاعن وتحققه فإنه يكون مشوباً بالفنوس إذ لا يستدل والإخلال بحق الدفاع مما يوجب تمييزه.

وحصل أقوالهما بما لا يخرج عما أورده في بيانه لواقعة الدعوى، وكان البين من مدونات الحكم أن دفاع الطاعن قام على انتفاء أركان الجرائم المسندة إليه استناداً إلى أن المياه موضوع الصرف مياه عادية لا مياه صرف صحي، وأن الأوراق خللت من ثمة دليل يثبت أنها مخلفات صرف صحي وصناعي، وكان دفاع الطاعن في خصوصية هذه الدعوى - جوهرياً - إذ إن تحليل المخلفات المتصرفة لإثبات ما إذا كانت من نفايات

المتهم تمسك أمام المحكمة بأن المياه المصروفة عادية وليست صرفاً صحياً

المحكمة طبقت اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بشأن إثبات الفحوصات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	٤٦٤٨

«الجنایات» تُبطل قرار النيابة القبض على متهم بجريمة مستقبلية برأته من جلب مخدرات ومؤثرات من العراق

مخدرة؛ حشيش ومؤثرات عقلية، بقصد الاتجار، فإن المحكمة تقضي تبعاً لذلك ببراءة المتهم من تلك التهم، عملاً بنص المادة 1/172 من قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية.

وعن التهمة المنسوبة للمتهم، بشأن دخول البلاد دون أن يحمل جواز سفر سارياً مؤشراً به بسمة دخول من الجهات المختصة ومن غير الأماكن المخصصة، قالت المحكمة إنه لم كان المتهم قد اعترف بتحقيقات النيابة بأنه دخل البلاد براً عن طريق عبور الحدود الفاصلة بين العراق والكويت، أي من غير الأماكن المخصصة لذلك، ومن ثم تكون التهمة قائمة بحقه، مما يتعين معه، والحال كذلك، إدانته عنها، عملاً بالمواد الواردة بتقرير الاتهام، كما أن المحكمة تقرر إبعاده عن البلاد بعد انتهاء فترة حكمه بالسجن 6 أشهر.



وقالت «الجنایات» إنه لما كان التحقيق بعد القضاء ببطلان أمر التفقيش والإجراءات والأدلة الناشئة عنه قد جاء خلواً من دليل مشروع يصلح للقضاء بإدانة المتهم عن التهمة الأولى وحتى الثالثة بشأن جلب مواد

محضر التحريات، أنه لم تقع بعد أي جريمة من قبل المتحرى عنه، ما يؤكد أن أمر النيابة العامة صدر بصدد جريمة مستقبلية، وهو ما يكون معه الأمر باطلاً، وما ترتب عليه من آثار، وهو ما تقضي به المحكمة.

قضت محكمة الجنایات، برئاسة المستشار أحمد الياسين، وعضوية المستشارين أحمد الشريف وأحمد الصدي، ببراءة المتهم من حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار وحيازة مؤثرات عقلية، لبطلان الأمر الصادر من النيابة العامة لضابط المباحث.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن الثابت بعد الاطلاع على محضر التحريات بمعرفة الضابط في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، أنه أورد في تحرياته أن المتهم سيقوم بدخول البلاد بطريقة غير مشروعة بقصد جلب مواد مخدرة ومؤثر عقلي، ثم عرض محضر تحرياته على المحقق عضو النيابة العامة بعد كتابة المحضر بـ45 دقيقة، طالباً منحه أمر القبض على المتحرى عنه وتفتيشه، فأصدر له المحقق ذلك الأمر. ولفتت إلى أن البين من عبارات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	٤٦٤٨

استئناف حكم براءة عثمان الخميس



● كتب مشعل عبدالله

تقدم المحاميان جليل الطباخ والدكتور ابراهيم البحراني إلى المحكمة بطلب استئناف حكم أول درجة القاضي ببراءة عثمان الخميس وعدم الاختصاص بالنظر في الدعوى المدنية بتهمة ازدياء المذهب الشيعي عبر برنامج التواصل الاجتماعي «يوتيوب». وقال الطباخ انه قام باستئناف الحكم

وذلك بعد ان اصدرت المحكمة قرارها بعدم الاختصاص، وازداد ان على النيابة ان تقدم استئنافا على حكم البراءة والغاء حكم اول درجة والقضاء مجددا بإدانة المتهم. وأشار إلى أن المتهم سبق وأن صدر عليه حكم نهائي بات من محكمة التمييز في 17 من شهر مارس لعام 2019 بتغريمه 20 الف دينار ومع ذلك لم يتعظ ومستمر ببث الفرقة بين اطياف الشعب، مبينا ان تلك الافعال مجرمة قانونيا وتشكل فتنة طائفية بين أبناء الوطن الواحد خاصة ان المنطقة تمر بمرحلة حرجة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٤	٤٢٠٤

براءة موظفة بـ «الداخلية» من تهمة اختلاس أموال عامة

● كتب مشعل عبدالله



المحامي جراح العنزي

قضت محكمة الاستئناف ببراءة موظفة حكومية بوزارة الداخلية من اتهامها باختلاس أموال عامة تابعة لجهة عملها.

وكانت النيابة العامة اسندت للمتهمة تهمة اختلاسها مبالغ مالية ومملوكة لجهة عملها والمسلمة اليها على سبيل الأمانة. وقد حضر المحامي جراح العنزي وترافع شفويا

مطالباً ببراءة موكلته من الاتهام المسند اليها ، كما دفع ببطلان تحريات المباحث العامة وأنها لا تصلح وحدها أن تكون قرينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة. ودفع العنزي ببطلان شهادة شهود الاثبات وأنها قد جاءت إما لإزاحة عبء اتهام عن قائلها أو إصاق اتهام بالمتهمة دون دليل كما أنها جاءت من مسؤولين عن التدقيق والمتابعة على الموظفين وانتفاء أركان جريمة الاختلاس في حق المتهمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٤	٤٢٠٤

والسؤال الذي لم نلق إجابة عنه لا من مسؤولي المحكمة الكلية ولا حتى من قبل قسم الادعاء العام من الإدارة العامة للتحقيقات من المسؤولين عن فوضى القيود الأمنية التي توضع على المواطنين، ولماذا يتحمل المتقاضي وزر قراراتكم المعيبة في عدم ضم الملفات وتأخر وصولها إلى الهيئات القضائية؟ ولماذا يراعي المسؤولون الهيئات القضائية التي تشترط وصول الملفات لعقد الجلسات، ولا يراعون معاناة الناس اليومية التي تسببت القيود الموضوعة على قضاياهم في غرامات مالية وعلى نحو يومي؟! ليست الطباعة ورفع القيود بسبب عدم تحديد جلسات لقضايا الجنح هي ما يعاني منها المتقاضي بل قضايا حفظ القضايا وتأخر وصول الملفات إلى النيابة العامة. والمعاناة التي يشهدها المتقاضي في مرافق العدالة وتحديداً التابعة للمحكمة الكلية تتطلب من المسؤولين سرعة نفض الغبار عنها، وتقديم الحلول الواقعية لمواجهة تلك المثالب.

بدءاً من أمناء سر الجلسات الذين يتغيب الكثير منهم عن الحضور، وعدم التواجد في مكاتبهم، وعندما تسأل أحد المسؤولين يطلب منك تلقي الإجابة من الحاجب، وكأن الأخير هو المسؤول عن القطاع! وعندما تستفسر عن الأحكام القضائية للحصول عليها وتحديداً الأحكام الجزائية فإن عملية الحصول عليها تستغرق أشهراً طويلة، لذلك فضلا عن عدم وجود إشراف حقيقي يسهم في إنجاز الحصول عليها، وكأن لا قيمة لمعاناة الناس للحصول على أحكامهم القضائية. ليس ذلك فحسب بل إن عملية نقل الملفات وضياعتها بين الأقسام الإدارية وقسم الادعاء وحفظها في الأقسام التابعة للإدارة العامة للتحقيقات أصبحت قضية تشغل هموم المتقاضين وتزيد من معاناتهم في ظل وضع القيود عليهم من قبل وزارة الداخلية، والتشدد في عدم رفعها إلا بعد تحديد جلسات لها، وهو الأمر الذي يستغرق أشهراً طويلة لا أياماً!



غربة المحكمة الكلية التحدي الأكبر!

قرار غربة العمل الإداري في المحكمة الكلية بات أمراً مستحقاً، ويمثل تحدياً كبيراً للنهوض بعمل الأقسام التي أشبه ما تعانیه بالشلل الإداري إزاء غياب الرقابة والمتابعة الإدارية، ولكن لا يمكن أن نتقدم إلا بروح ودماء جديدة تملك الرؤى والأفكار والعزيمة على إحداث التغيير. أقسام شبه متهاكة لا تقدم الإنتاجية المطلوبة منها، وبينما تستغرق الإجراءات الإدارية دقائق وساعات تنجز على مدى أيام وأسابيع ولا تخلو من الأعذار والغيابات، وعدم الانتظام للمنظومة الإدارية المسؤولة عن إنجاز الأعمال. والضحية هم المتقاضون. هناك محكمة الرقعي وبعيدا عن معاناة المتقاضين فيها كمنى وبخدماته تخلو الأقسام من تحقيق الإنجاز المطلوب منها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٧	٤٦٤٨

عشية جلسة يواجه فيها المعارض الروسي احتمال سجنه سنتين أو ثلاثاً

النيابة تؤيد إبقاء ناقلني في السجن و«الكرملين»: ثبت أنه عميل أجنبي

وأضافت المنظمة أن التوقيفات خارج العاصمة الروسية جرت خصوصاً في سان بطرسبيرغ حيث اعتقل 1176 متظاهراً، وفي كراسنويارسك (سيبيريا) ونيجني نوفغورود (فولغا) مع توقيف نحو مئتي متظاهر. واعتبر الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف هذا القمع مبرراً وندد بمشاركة «عدد كبير من مثيري الشغب الذين كانوا عدائيين حيال قوات الأمن». ووجه أنصار ناقلني دعوة إلى التجمع أمام المحكمة. كذلك يواجه المعارض البالغ من العمر 44 عاماً عدة ملاحقات قضائية بوشرت في حقه قبل تسميمه وخلال مكوثه في ألمانيا، وسيحاكم الجمعة بتهمة «التشهير» بمقاتل سابق، ويواجه أيضاً اتهامات في تحقيق بالفساد وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن عشر سنوات. وأعلنت الرئاسة الروسية أن «صندوق مكافحة الفساد» التابع لناقلني أثبت حقيقة كونه عميلاً أجنبياً، عندما ناشد البيت الأبيض فرض عقوبات على عشرات من رجال الأعمال والمسؤولين الروس. وقال بيسكوف «فيما يتعلق بهذا الصندوق وكل هذه الخطابات والنداءات لفرض عقوبات على روسيا، تثبت أن الصندوق عميل أجنبي فعلياً وقانونياً على حد سواء»، في إشارة إلى الوضع القانوني الذي حددته له التشريعات الروسية.

عواصم - وكالات: أيدت النيابة العامة الروسية أمس سجن أليكسي ناقلني عشية جلسة يواجه فيه المعارض الروسي احتمال سجنه لسنتين أو ثلاث سنوات وغداة قمع تظاهرات خرجت في مختلف أنحاء البلاد تأييداً له. ويمثل أليكسي ناقلني اليوم أمام القضاء بتهمة انتهاك شروط الرقابة القضائية المفروضة عليه بخروجه من البلاد لتلقي العلاج، وقد تحولت عقوبة بالسجن مع وقف التنفيذ صدرت في حقه عام 2014 إلى عقوبة بالسجن مع النفاذ بطلب من سلطات السجون، وأعلنت النيابة العامة في بيان أنها تؤيد «هذا الطلب باعتباره قانونياً ومبرراً».

ويدل هذا البيان على تصميم السلطات رغم التظاهرات الحاشدة التي نظمت الأحد للأسبوع الثاني على التوالي في أكثر من مئة مدينة في روسيا للمطالبة بالإفراج عنه. من جهتها، أفادت منظمة «أو في دي-إنفو» غير الحكومية المتخصصة في متابعة التظاهرات أنه تم توقيف أكثر من 5300 شخص خلال التظاهرات في مختلف أنحاء البلاد، وهو رقم قياسي، بحسب المصدر نفسه، في تاريخ روسيا الحديث.

وأوقف 1800 من بينهم في موسكو التي أغلق القسم الكبير من وسطها، حيث تواجه المتظاهرون والشرطة طوال النهار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢-٢-٢٠٢١	٢٠	١٦٠٨٢

مصر: المؤبد والسجن المشدد لمتهمين بالانتماء إلى القاعدة

قضت محكمة مصرية برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي، بالسجن المؤبد ضد متهم واحد، وبالسجن المشدد 15 عاماً ضد 9 آخرين، والمشدد 7 أعوام لعاشر، أدينوا بتكوين جماعة إرهابية، تعتنق أفكار تنظيم القاعدة، وتلقي تدريبات مسلحة، وبرت المحكمة متهماً وحيداً في القضية من التهم المنسوبة إليه. وحسب صحيفة "الشرق الأوسط"، اتهمت النيابة العامة المصرية المدانين بتأسيس جماعة إرهابية تعتنق أفكار تنظيم القاعدة الإرهابي، ونسبت لبعض المتهمين تأسيس جماعة إرهابية وتمويلها، وتسهيل سفر أعضاء من التنظيم لخارج البلاد، والالتحاق بمعسكرات خارج البلاد والحصول على تدريبات عسكرية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٩	٣٨٣٥



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايمة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايمة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً، إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايمة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار.

سادساً، يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً، يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 2021/2/22 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2018/471 ببيوع/1. المرفوعة من: حسين سليمان عبدالله حسين ضد،

1 - لولوة حسين غلوم الشيلكاوي
2 - بنك التسليف والادخار - بصفته.

**أولاً: أوصاف العقار؛
(طبقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)**

عقار الوثيقة رقم 1995/13437 الكائن بمنطقة القصور قسيمة رقم 178 قطعة رقم 2 من المخطط رقم م/26950 ومساحته 2م400 وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره 340000 د.ك. العقار موضوع الدعوى مساحته 2م400 ومطابق للوثيقة رقم (1995/13437) بمنطقة القصور شارع 17 - منزل 18.

- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يطل على شارع داخلي وله مدخلان ويحده جار من الجانب والجانب الآخر ساحة ترابية ومن الخلف جار.

- التكبسية الخارجية عبارة عن حجر والتكبيف وحدات.

- العقار يتكون من دور أرضي وأول وثاني ونصف ثالث وبالتفصيل كالتالي:

- الدور الأرضي يتكون من عدد 2 صالة + عدد 2 حمام + غرفة + حمام + مطبخ + ديوان.

- الدور الأول يتكون من شقة وتحتوي الشقة على غرفة ماستر + عدد 2 غرفة + صالة + مطبخ + حمام بالإضافة إلى غرفة + حمام.

- الدور الثاني يتكون من شقة وتحتوي الشقة على غرفة ماستر + عدد 2 غرفة + صالة + مطبخ + حمام بالإضافة إلى غرفة + حمام.

- الدور نصف الثالث (سطح) يتكون من غرفة غسيل + حمام + عدد 2 غرفة.

- ويوجد في الحوش خارج العقار غرفة السائق.

وطبقاً لشهادة الأوصاف فالعقار عبارة عن سكن خاص مكون من أرضي وأول وثاني وجزء من السطح.

(ملاحظة) يوجد شترات في واجهة المنزل مقلق للحوش.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً، يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٢-٢	٤	٤٦٤٨



وفيات

الوفيات

- بدرية سليمان حمد الفهيد، زوجة/
طامي ناصر الطميان، 75 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 66878408، 99313866، 99444173،
94995122
- جعفر يونس محمد المجادي، 62 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 66529944
- محمد عبدالمحسن محمد العلي، 92 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 55390055، 99884992
- عايدة عبدالله العمران، أرملة/ عبدالله
محمد الديحاني، 77 عاماً، (شيعة)، تلفون:
99046892، 99188996
- منصور عبدالنبي حسن الخياط، 74
عاماً، (شيعة)، تلفون: 99327871، 99618760،
66444742
- سليمان عويضان القحطاني، 76 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 99439320
- ناصر فهد سعد الصواغ العازمي، 30
عاماً، (شيعة)، تلفون: 96662155، 55850099
- شيخة حميدي عبدالمحسن العميري،
أرملة/ علي خالد الطاحوس، 61 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 66300300، 67002626

«إنا لله وإنا إليه راجعون»